ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

تقدير موقف
247
شباط/فبراير 2024

مجلس محافظة كركوك الجديد والتحالفات المحتملة

د.سلجوق باجالان

مقدمة:

تمكن العراق أخيرا في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2023 من إجراء انتخابات مجالس المحافظات، وذلك بعد مرور 10 سنوات على آخر انتخابات محلية جرت في المحافظات غير المنتظمة بإقليم، وبعد مرور 18 عاما على آخر انتخابات مجلس محافظة جرت في كركوك، تلك المحافظة التي يمكننا وصفها بـ"عراق مصغر"، لأن مجتمعها يتكون من مكونات تنتمي إلى معظم قوميات وأديان وطوائف الشعب العراقي.

بحسب النتائج النهائية للانتخابات الأخيرة لمجلس محافظة كركوك، الذي يبلغ مجموع مقاعده 16،

اشتدت المنافسة بين المكونات العرقية في كركوك خلال الانتخابات المحلية الاخيرة

حصلت القوائم الكردية على 7 مقاعد، فيما حصلت القوائم العربية على 6 مقاعد، والقوائم التركمانية على مقعدين اثنين، والمسيحيون على مقعد واحد (كوتا).

من المرجح أن تغير نتائج هذه الانتخابات موازين القوى السياسية في محافظة كركوك، التي تنتهج جميع الأطراف فيها سياسات مختلفة، فهذه النتائج تشير إلى أنه لا يمكن لأي مكون من مكونات كركوك أن يشكل حكومة محلية لوحده، حيث أن مفتاح تشكيل الحكومة المحلية هو انتخاب رئيس مجلس المحافظة والمحافظ، وهذه المناصب تحتاج إلى تصويت (50% + 1) من أعضاء مجلس المحافظة، وفي حالة كركوك يحتاج الأمر لتصويت 9 من أعضاء مجلس المحافظة الـ16. كما أن قانون انتخاب مجالس المحافظات ينص على وجوب انتخاب المحافظ خلال شهر واحد من تشكيل هذا المجلس.

هذه الصورة تنبئنا بالصعوبات الكبيرة التي ستواجهها عملية تشكيل الحكومة المحلية في كركوك، وفي حال تعرقل هذه العملية، من المحتمل أن ذلك سينعكس على شكل تهديدات تطال الاستقرار الأمني والسياسي النسبي الذي تشهده كركوك، منذ أن قامت الحكومة المركزية باستعادة السيطرة على هذه المحافظة، إبان الأحداث التي رافقت استفتاء إستقلال إقليم كردستان عن العراق في 2017.

قراءة للمواقف والتحالفات المتوقعة

إن عدم قدرة أي مجموعة قومية لوحدها على تشكيل حكومة محلية في كركوك، يجبر مختلف الأطراف على التوجه لخيار التحالفات. يشار إلى أن الأكراد أداروا محافظة كركوك في الفترة بين عامي 2003-2017 بما يتماشى مع مصالحهم السياسية، متجاهلين قرارات وآراء التركمان والعرب في مجلس المحافظة. بمعنى آخر، تم تأسيس التوازن في مجلس المحافظة لصالح الأكراد الموالين للجانب الأميركي. ولهذا السبب، بدأ التقارب بشكل متسارع في العلاقات بين القوى السياسية العربية والتركمانية بعد أحداث الاستفتاء

على استقلال إقليم كردستان عن العراق في 2017. كما أن استمرار هذا التقارب بين الطرفين بعد الانتخابات الأخيرة، قد يساهم في تشكيل إدارة محلية. حيث حصلت القوائم العربية على 6 مقاعد، 3 مقاعد منها فاز بها التحالف العربي بقيادة المحافظ الحالي راكان الجبوري، وحصلت قائمة "قيادة" بزعامة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط العراقي محمد تميم على مقعدين اثنين، فيما حصلت قائمة "العروبة" المدعومة من العضو العربي في مجلس النواب عن محافظة كركوك وصفي العاصي على مقعد واحد.

القوائم العربية لم يتمكنوا من الحصول على الأغلبية في مجلس المحافظة، إلا أنه من الممكن أن يحققوا ذلك بدعم من القوائم التركمانية التي حصلت على مقعدين. لكن، الأكراد يستطيعون معادلة هذا العدد من خلال تمكنهم من جذب حصة المسيحيين إليهم كما حدث في الفترة السابقة. إلا أن "انجيل زيا شيبا" التي فازت بعضوية مجلس محافظة كركوك ممثلة لكوتا المسيحيين، هي تنتمي لحركة بابليون المسيحية المدعومة من إيران، التي يترأسها "ريان الكلداني" أحد قادة الحشد الشعبي، وبالتالي ربما ستكون هنالك صعوبة أمام الأكراد لضم المقعد المسيحي في مجلس محافظة كركوك لهم.

وعلى عكس انتخابات 2005، دخل الأكراد الانتخابات الأخيرة بقوائم منفصلة، وحصلوا على إجمالي 7 مقاعد، حيث تمكن الاتحاد الوطني الكردستاني من الحصول على 5 مقاعد فيما فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني بمقعدين اثنين. ولا يمكن للأكراد أن يحصلوا على الأغلبية لتشكيل الإدارة دون العمل جنبا إلى جنب مع العرب، أو مع التركمان، إلا أن التوترات الناجمة عن اختلاف الأهداف القومية في العلاقات بين التركمان والأكراد طوال التاريخ الحديث للعراق تمثل عقبة أمام التوصل إلى اتفاقات استراتيجية تصب في صالح الطرفين.

ورغم أن المقعد الوحيد لكوتا المسيحيين في مجلس كركوك لا تؤخذ بعين الاعتبار في حسابات التحالفات، إلا أنها قد تلعب دورا مهما في الحكومة المحلية المزمع تشكيلها. وأن إنجيل زيا شيبا، التابعة لحركة بابليون، القريبة من إيران، من الممكن ان تدعم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يعد هو الآخر من المقربين من إيران. وبذلك يكون العدد الإجمالي لمقاعد للأكراد والمسيحيين هو 8، وبالتالي هم يحتاجون لمقعد واحد إضافي فقط، ويتمكنون حينها من انتخاب المحافظ ورئيس مجلس المحافظة وتشكيل الحكومة المحلية. ولذلك، يمكننا القول إنه على الرغم من حصول التركمان على عدد قليل من المقاعد في انتخابات مجلس محافظة كركوك الأخيرة، إلا أن لديهم إمكانية أن يلعبوا دورا رئيسيا في تشكيل الحكومة المحلية.

لكن في نفس الوقت، يجب ألا يتم استبعاد احتمالية توصل الأكراد إلى اتفاق مع العرب والسيطرة على مجلس المحافظة. إلا أن هناك صعوبة في حدوث هذا الخيار، لاسيما عند الأخذ بعين الاعتبار قرب زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني من الفاعلين السياسيين والجماعات الموالية لإيران في بغداد.

من جانب آخر، فأن استبعاد الأكراد من الحكومة المحلية في كركوك، بعدما أصبحوا أقوى سياسيا مع نتائج الانتخابات الأخيرة، أيضا سينطوي على مخاطر جدية على الاستقرار في كركوك. وأن الأكراد لديهم احتماليات كبيرة للالتقاء والتحالف مع بعضهم البعض في كركوك من منطلق الاعتبارات القومية، على الرغم من الانقسامات الموجودة فيما بينهم.

جدير بالذكر أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط العراقي محمد تميم الذي يعتبر أحد الزعماء البارزين للقوى السياسية السنية في البلاد، ومحافظ كركوك الحالي راكان الجبوري، قاما قبل وقت قصير من الانتخابات المحلية الأخيرة بزيارة حسن توران، رئيس الجبهة التركمانية في العراق. وتم تفسير

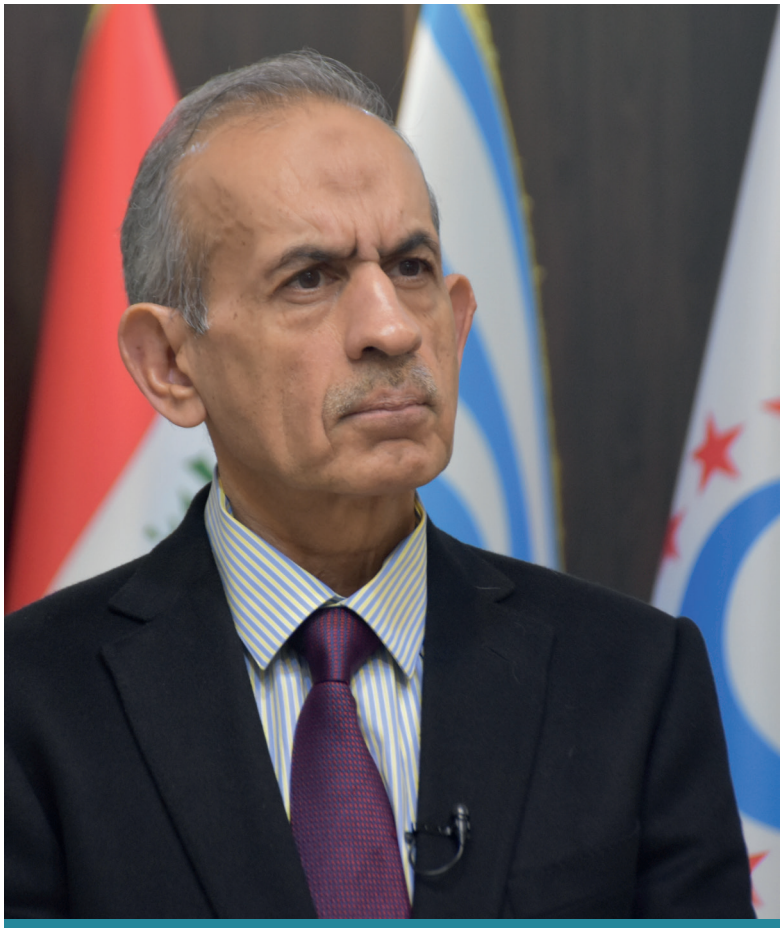

رئيس الجبهة التركمانية حسن توران

تم تفسير الزيارات المتبادلة بين المسؤولين التركمان والعرب بمثابة دبلوماسية الباب الخلفي في الساحة السياسية، وتم ربطها بالتحالف التركماني العربي والمفاوضات حول إعطاء منصب المحافظ إلى التركمان. حيث يطالب التركمان منذ وقت طويل بأن يكون محافظ كركوك تركمانيا.

هذه الزيارة بمثابة دبلوماسية الباب الخلفي في الساحة السياسية، وتم ربطها بالتحالف التركماني العربي والمفاوضات حول إعطاء منصب المحافظ إلى التركمان. حيث يطالب التركمان منذ وقت طويل بأن يكون محافظ كركوك تركمانيا. وفي هذا السياق لا ننسى أن المحافظ الجبوري أجرى زيارة إلى بيت أرشد الصالحي عضو مجلس النواب العراقي عن كركوك والقيادي في الجبهة التركمانية العراقية، بعد يوم واحد من إعلان نتائج الانتخابات الأخيرة. ويشار إلى أن الصالحي الذي ترأس الجبهة التركمانية العراقية لمدة 11 عاما، دعم أحمد رمزي الذي خاض الانتخابات عن قائمة جبهة تركمان العراق الموحد وتمكن من الفوز بمقعد في مجلس المحافظة بحصوله على أعلى نسبة من الأصوات. لذلك، يمكن القول إن التحالف العربي التركماني يمكن أن يحظى بدعم من تركيا أيضا. لأن من

النائب عن الجبهة التركمانية العراقية ارشد الصالحي

المعروف أن هناك علاقات جيدة بين المحافظ الجبوري وتركيا.

إن احتمالية انتخاب المحافظ من الاتحاد الوطني الكردستاني في حال حصوله على أكبر عدد من الأصوات، ستتسبب في زيادة مخاوف كل من التركمان وأنقرة على حد سواء. يجدر بالذكر أن أنقرة أغلقت المجال الجوي لمحافظة السليمانية بسبب قرب الاتحاد الوطني الكردستاني من حزب العمال الكردستاني، وتواصل تركيا الضغط على الاتحاد الوطني الكردستاني، لأنها ترى بأن الاتحاد الوطني الكردستاني ما زال يقدم الدعم لتنظيم PKK الإرهابي المناهض للدولة التركية ويوفرالغطاء والحماية لنشاطات هذا التنظيم في مناطق نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني في شمال العراق. ويدعم نشاطات كما أن العديد من مرافق البنى التحتية مثل المستشفيات والمطارات ومراكز التسوق والطرق السريعة تم إنشاؤها من خلال استثمارات الشركات التركية

إن احتمالية انتخاب المحافظ من الاتحاد الوطني الكردستاني في حال حصوله على أكبر عدد من الأصوات, ستتسبب في زيادة مخاوف كل من التركمان وأنقرة على حد سواء.

فرز الأصوات في الانتخابات المحلية في كركوك

في محافظة كركوك التي تشهد فترة آمنة ومستقرة نسبيا بعد عام 2017، وذلك منذ تولى الجبوري منصب محافظة كركوك. وفي هذا السياق، فإن أنقرة تدعم استمرار هذا الاستقرار.

يجب أن تبقى أبواب الحوار والتفاوض مع الأكراد مفتوحة

من المؤشرات الأخرى التي تظهر إمكانية قيام تحالف تركماني عربي، هي اجتماعات "مفاوضات كركوك" التي عقدت في فبراير/ شباط 2019 بدعم من الأمم المتحدة بشأن إدارة محافظة كركوك. حيث تناولت هذه اللقاءات مصير ملف كركوك الأمني ومسألة الأراضي الزراعية التي صودرت في حقبة النظام السابق وتقاسم المهام الإدارية العليا في محافظة كركوك (الإدارة المشتركة) بنسبة 32% لكل مكون وتناوب منصب المحافظ بين مكونات كركوك. واتفق التركمان والعرب فيما يتعلق ببقاء ملف كركوك الأمني بيد قوات الشرطة الاتحادية العراقية وتقاسم المهام الإدارية العليا بنسبة 32% والتناوب على منصب المحافظ. لكن في الوقت نفسه اتفق التركمان والأكراد في هذه الاجتماعات بشأن وضع الأراضي الزراعية فقط. وانطلاقا من نتائج تلك الاجتماعات، يمكن القول إن من المحتمل جدا أن يتفق التركمان والعرب على العديد من القضايا المتعلقة بمستقبل وإدارة كركوك وأن يتحالفوا أيضا في الحكومة المحلية التي سيتم تشكيلها بعد انتخابات المحافظات. ولكن، يجب على التركمان إبقاء أبواب المفاوضات مفتوحة مع الجهات الكردية فيما يتعلق بتشكيل الحكومة المحلية في كركوك. لأن حكومة إقليم كردستان تستعد لإجراء انتخابات برلمان الاقليم التي ستجري في مايو/ أيار 2024، كما أن عددا كبيرا من السكان التركمان يعيشون في أربيل والسليمانية. لذلك، يجب على التركمان اتباع سياسة حذرة من أجل عدم تعريض تمثيلهم السياسي للضرر في حكومة إقليم كردستان.

يعتبر التركمان هم أكثر من يدافع بقوة عن فكرة أن كركوك هي "مدينة الأخوّة". وتبدو إمكانية تولي التركمان لمنصب المحافظ الذي شغله الأكراد في الفترة بين عامي 2003-2017 وشغله العرب في الفترة بين عامي 2017-2023، صعبة في الفترة الجديدة، رغم أنها تخدم فكرة "مدينة الأخوة" التي يدافع عنها التركمان. وانطلاقا من هذا الوضع، فإن السيناريو الأكثر واقعية بالنسبة لكركوك التي اشتهرت بعدم الاستقرار والفوضى لفترة طويلة، هو مجلس يضم جميع المكونات. حتى أن الفقرة الثالثة من المادة 13 من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات الصادر في 8 مايو/ أيار 2023، تتضمن عبارة "توزيع المهام الإدارية في محافظة كركوك بالتساوي بين مكونات المحافظة بغض النظر عن نتائج الانتخابات". ومن هذا المنطلق من الممكن ان تقاسم فترة تولي منصب محافظ كركوك بين المكونات بشكل مناوب. ومن شأن تشكيلة المجلس التي تضم جميع المكونات أن تخفض من التوتر القائم على سياسات الهوية، وأن تعزز ثقافة العيش المشترك وأن تسرّع عملية عودة المحافظة إلى طبيعتها. ولكن، بلوغ نسبة المشاركة في الانتخابات 65% في كركوك وهي أعلى نسبة في البلاد في الوقت الذي وصلت فيه نسبة المشاركة في الانتخابات في عموم العراق 41%، تجلب معها القلق والتوتر أكثر من إرادة سكان كركوك. وعندما نعيد إلى الأذهان تصريح رئيس الوزراء محمد شياع السوداني قبل الانتخابات بأن "الانتخابات المحلية في كركوك ستكون انتخابات قومية بين المكونات"، يمكننا وقتها أن نفهم بأن جميع الأطراف تولي هذه الانتخابات أهمية مصيرية. ويشير هذا الوضع أيضا إلى أن الأحزاب المتنافسة تدعم السياسة القائمة على أساس قومي. وفي 28 يناير/ كانون الثاني 2024، أجرى رئيس جهاز الاستخبارات التركي إبراهيم قالن، سلسلة من اللقاءات بمحافظة أربيل، شمالي العراق، في إطار زيارة إلى البلاد، هي الثانية خلال أسبوع. وحسب ما اوردته وكالة الاناضول التركية أن قالن، التقى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي مسعود بارزاني، ورئيس وزراء إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني، ووزير داخلية الإقليم ريبر أحمد. وأشارت المصادر، إلى أن قالن، التقى أيضا مسؤولين محليين في الإقليم، ورئيس الجبهة التركمانية العراقية حسن توران، والنائب أرشد الصالحي. ومن خلال هذه الزيارة يمكننا القول ان زيارة قالن الى اربيل واجراء لقاءات مع الفواعل السياسية في كركوك قبل انعقاد الجلسة الأولى لمجلس محافظة كركوك، التي من المحتمل ان تعقد في نهاية شهر شباط / فبراير2024، هذه الزيارة ربما تكون مؤشر على وجود تفاهمات مشتركة ما بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والجبهة التركمانية العراقية والقوائم العربية في كركوك أيضا. والجدير بالذكر ان

وفي 28 يناير/ كانون الثاني 2024، أجرى رئيس جهاز الاستخبارات التركي إبراهيم قالن، سلسلة من اللقاءات بمحافظة أربيل، شمالي العراق، في إطار زيارة إلى البلاد، هي الثانية خلال أسبوع. وحسب المصادرأن قالن، التقى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي مسعود بارزاني، ورئيس وزراء إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني، ووزير داخلية الإقليم ريبر أحمد. وأشارت المصادر، إلى أن قالن، التقى أيضا مسؤولين محليين في الإقليم، ورئيس الجبهة التركمانية العراقية حسن توران، والنائب أرشد الصالحي.

بعض من قادة الأحزاب السياسية العربية في كركوك لديهم علاقات جيدة مع الجبهة التركمانية العراقية فضلاً عن علاقاتهم الجيدة مع تركيا ايضا. في هذا السياق فان العلاقات الجيدة لبعض الأحزاب التركمانية والعربية والكردية مع تركيا يمكن ان تكون عامل في انشاء تحالف عابر للقومية في محافظة كركوك.

وكان من المقرر عقد الجلسة الأولى لمجلس محافظة كركوك في 5 شباط/ فبراير، لكن بسبب عدم وصول الأطراف السياسية الفائزة الى اتفاق نهائي حول تشكيل الحكومة المحلية من جهة، وعدم حضور الأعضاء التركمان والعرب لتلك الجلسة من جهة أخرى، حال دون انعقادها.

أشار تقرير لوكالة "بلس4" P4 الإخبارية، إلى أنه بعد إعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس محافظة كركوك، بادر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وطلب "لمرتين" عقد اجتماعات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني للاتفاق على موقف كردي موحد تجاه مسألة انتخاب محافظ كركوك، ورئيس مجلس المحافظة، ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يرد على هذه المبادرة لحد الآن. وبدلاً من ذلك، بعد إعلان النتائج التقت قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني بخميس الخنجر زعيم تحالف "السيادة" العربي ثلاث مرات، والتقت مرتين بقيادات الجبهة التركمانية، لبحث مسألة تشكيل الحكومة المحلية في كركوك. وفي الاجتماع الأخير للأطراف الثلاثة (الديمقراطي الكردستاني، تحالف السيادة، الجبهة التركمانية) الذي جرى في بغداد، أعلن الديمقراطي الكردستاني موافقته على تنصيب محافظ لكركوك من تحالف السيادة العربي (تم الاتفاق على أسم خالد المفرجي)، وبحسب وكالة P4 يعد هذا الاتفاق مكملاً لاتفاق الأطراف الثلاثة السابق في أنقرة على إدارة دفة الحكم في كركوك وتهميش الاتحاد الوطني الكردستاني والعمل على تقليص هيمنته في المنطقة. وأوردت وكالة P4 في تقريرها بأنه بحسب الاتفاق الأخير بين الأطراف الثلاثة يحصل الديمقراطي الكردستاني على منصب رئيس مجلس محافظة كركوك، والتركمان على منصب قائمقام مركز كركوك. وفي السياق نفسه، رد الفرع الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك على قيادته في أربيل بخصوص هذه التطورات، بأن مثل هذه الاتفاقات وتنصيب محافظ عربي لكركوك يعد "خطأ سياسي" لن يكون في مصلحة أكراد كركوك، وطالبت قيادة فرع الحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك ببدء المفاوضات مع الاتحاد الوطني الكردستاني، ولكن قيادة الديمقراطي الكردستاني في أربيل تجاهلت رأي قيادة فرعها في كركوك وواصلت المفاوضات والاجتماعات مع العرب السنة والتركمان بقرار من زعيم الحزب مسعود بارازاني-بحسب وكالة P4-.

كان من المقرر عقد الجلسة الأولى لمجلس محافظة كركوك في 5 شباط/ فبراير، لكن بسبب عدم وصول الأطراف السياسية الفائزة الى اتفاق نهائي حول تشكيل الحكومة المحلية من جهة، وعدم حضور الأعضاء التركمان والعرب لتلك الجلسة من جهة أخرى، حال دون انعقادها.

بموازاة هذه الاتفاقات، التركمان من جهتهم، طرحوا رؤية أن يتم التناوب على منصب محافظ كركوك بين المكونات الثلاثة (العرب والتركمان والأكراد)، لمدة سنة ونصف لكل مكون. هذه الرؤية لم ترفض رسميا من العرب والكرد لحد الآن، وهي تحظى بدعم تركيا أيضا.

ولهذا السبب، فإنه إذا ما عملت مكونات كركوك على تأسيس نموذج سياسي جديد يعتمد على "هوية كركوك" كهوية أساسية وليس سياسات الهويات القومية، من شأنه أن يخدم مستقبل المدينة بشكل كبير. كما أن نجاح هذا النموذج في كركوك وانعكاسه على جميع أنحاء البلاد، يمكن أن يكون مثالا يحتذى به فيما يتعلق باعتبار الهوية "العراقية" هوية أساسية. أمّا خلاف ذلك من السيناريوهات، فيعني أن الفوضى في كركوك وبالتالي في العراق، لن تنتهي.

نشر هذا المقال في مركز رواق بغداد للسياسات العامة في تاريخ 13 شباط 2024

عن المؤلف

د.سلجوق باجالان

ولد سلجوق باجالان في مدينة كركوك في العراق وأكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في كركوك. أكمل دراسته الجامعية الأولية في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة غازي التركية في أنقرة عام 2008 ضمن منحة دراسية من الجمهورية التركية. وحصل في نفس ذلك العام على منحة من تركيا لدراسة الماجستير في جامعة غازي, ونال شهادة الماجستير في عام 2010. عمل محاضرًا في جامعة صلاح الدين في أربيل بين 2011-2010 وفي كلية التربية بجامعة كركوك بين 2015-2011. أكمل عام 2019 دراسة الدكتوراه في مجال الهوية القومية من معهد العلوم التربوية بجامعة غازي. شغل بين 2021-2020 منصب نائب رئيس مركز «توركمن إيلي» الثقافي في أنقرة التابع لمؤسسة توركمن إيلي للتعاون والثقافة. لدى سلجوق باجالان خبرة أكاديمية بحثية في مجال الهوية والثقافة القومية التركمانية والهجرة والمهاجرين. يواصل سلجوق باجلان العمل حالياً كخبير في الدراسات التركمانية في مركز أورسام في أنقرة

حقوق النشر والتأليف

تركيا / أورسام ORSAM © 2024

باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها ORSAM. حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور أو إعادة طبعه الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن ORSAM، ونشره بدون إذن مسبق من أورسام الرأي الرسمي لأورسام ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنو ان : أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف : 20 15 888 850 90+

مصدر الصور المنشورة : **Anadolu Agency**